واضحا ان هذه العمليات النادرة لم تكن تستحق الضجة التي قامت بها اسرائيل التي لم يكن ينقصها الحجة والذريعة لشن اعتداءاتها على الجنوب . كذلك فقد اعيد العزف من جديد على نغمة الغاء اتفاق القاهرة الذي يحكم العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية ( جرى ذلك في اقتراحات اثارها بعض النواب في جلسة النواب يوم ٢/١٢ ) ، كذلك ترددت انباء كثيرة عن حملة اعتقالات تقوم بها السلطة ومداهمات واسعة النطاق ضد انصار الثورة الفلسطينية شملت قرى علما الشعب والخيام والمجيدية وكفر كلا وكفر حمام وراشيا الوادي ( صحيفة « اللواء » ٢/٢٦ ) كما اعتقلت قوات الامن ثلاثة من انصار الثورة في منطقة عين عنوب بجبل لبنان وداهمت مجموعة من البيوت ( « وفا » ٢/٢٥ ) . وفي الوقت نفسه حشدت السلطات الاسرائيلية قوات كثيفة على طول الحدود الجنوبية من لبنان ( « المحرر » ٢/٢٦ ) . غير ان قيادة المقاومة استطاعت بكثير من ضبط النفس ان تتجاوز الاستفزاز فتم عدد من اللقاءات بين المسؤولين الفلسطينيين واللبنانيين لتطويق كل ذلك . ومن ابرز هذه اللقاءات الاجتماع الذي عقد بين اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان ومسؤولي الامن اللبناني يوم ٢/٢٨ حيث جرى في الاجتماع « بحث حالة الامن وضرورة التعاون بين السلطة وحركة المقاومة . كما طرح موضوع المداهمات والملاحقات التي قامت بها السلطة وعلى نطاق واسع في الاونة الاخيرة والتي تناولت بعض عناصر المقاومة واعضاء الثورة الفلسطينية » ( « وفا » ٢/٢٨ ) كذلك عقد رئيس الحكومة اللبنانية ووزراء منطقة الجنوب الدكتور نزيه البزري والدكتور علي الخليل والسيد فهمي شاهين اجتماعا في يوم ٣/٩ في فندق الكارلتون مع ممثلي المقاومة الاخوة زهير محسن وفاروق القدومي وتوفيق الصفدي وابو الزعيم وكمال البقاعي وقد ذكرت « النهار » ( ٣/١٠ ) أن من جملة ما بحث في الاجتماع ان المجتمعين عادوا الى نصوص الاتفاقات المعقودة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية والتي تحدد اماكن وجود الفدائيين في منطقة الجنوب وضرورة التقيد بهذه الاتفاقات . وقد ادلى الرئيس الصلح بتصريح عقب الاجتماع قال فيه « تأكد لنا مرة اخرى تشدد المقاومة في منع العمل من داخل الاراضي اللبنانية خصوصا ان الظروف السياسية الداخلية والخارجية والعربية تتطلب هذا الموقف » .

**النضال المطلبي :** في الاشهر الاخيرة شهدت المخيمات الفلسطينية في لبنان حركة ناشطة باتجاه تحسين اوضاعها والزام وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بتقديم خدمات اوفى واكثر انسانية . وقد تجسمت هذه الحركة الناشطة بالاضرابات التي قام بها السكان وبحركات الاعتصام التي شاركت فيها قطاعات مهنية فلسطينية اسفرت دائما عن وعود بعد مماطلة ، واحيانا نادرة عن تحقيق بعض هذه الوعود تحقيقا جزئيا . وضمن المسار نفسه كانت الحركة التي قامت بها نقابة المهن الطبية الفلسطينية ـ عمال وكالة الغوث ، في الشهر الفائت والتي ابتدأت باصدار بيان شخصت فيه النقابة الاوضاع الصحية للاجئين الفلسطينيين وخدمات الوكالة التي تقدمها في هذا الصدد من جهة والاوضاع المهنية لعمال المهن الطبية في الوكالة من جهة اخرى . وقد ذكر البيان ان ميزانية القسم الطبي في الوكالة لا تتجاوز نسبة ١٥ ٪ من ميزانية الوكالة العامة ، بينما تذهب بقية الميزانية هدرا والقسم الاكبر منها « يدفع رواتب للموظفين الاجانب وسفريات ومصروفات مزاجية » . وقال البيان ان خدمات الوكالة الطبية التي تقدمها لـ ٣٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في لبنان لا تكفي لاكثر من ٥٠ ٠٠٠ فقط ، اذ أن ٢٠ ٠٠٠ انسان لهم طبيب واحد فقط ، ونوعية الادوية السيئة لا تتعدى الدولار الواحد كل ثلاثة أشهر للشخص الواحد ، وميزانية الاشعة لا تتعدى ٥٠ ليرة لبنانية لكل ١٠ ٠٠٠ شخص في الشهر . اما اوضاع المستخدمين المهنية فقد ذكر البيان عنها ان معظم العاملين في القسم لا يزالون يتقاضون رواتب أقل من الحد الادنى للاجور المقررة في وزارة العمل منذ اكثر من عشر سنوات ، مع أن بعض العاملين في هذا القسم قد أتموا دورات تدريبية بناء على توصية من الوكالة ولكنهم لم ينالوا الزيادة التي ينالها متممو هذه الدورات ، كما ان بعض العاملين يحملون مؤهلات علمية ومهنية تعترف بها الوكالة والدولة الا انهم يتقاضون اقل بكثير مما يتقاضى حملة المؤهلات نفسها في الاقسام الاخرى ، وهناك أيضا بعض الدرجات التشجيعية التي تأتي دوريا والتي يستفيد القسم بجزء قليل منها توزع حسب الوساطة والمحسوبية والرشوة .